



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
AI Mezan Center for Human Rights



الثلاثاء، 26 آذار/مارس 2019

مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

OHCHR, Palais Wilson,  
52 Rue des Pâquis,  
CH-1201 Geneva, Switzerland

**الموضوع: نداء عاجل موجّه إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة قبيل إحياء الذكرى السنوية الأولى لـ"مسيرة العودة الكبرى" في قطاع غزة**

لعناية:

- السيد مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967،
- والسيدة أغنيس كالامارد، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً،
- والسيد كليمنت نياليتسوسي فاولي، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات،
- والسيد ديفيد كاي، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير،
- والسيدة ليلاني فرحة، المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق،
- والسيد مايكل فروست، المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان،
- والسيد إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان،
- والسيد داينبوس بوراس، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

حضرات السيد لينك، والسيدة كالامارد، والسيد فاولي، والسيد كاي، والسيدة فرحة، والسيد فروست والسيد بوراس،

نوجّه إليكم هذه الرسالة المفتوحة، والقلق البالغ يساورنا، بالنيابة عن مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان قبيل حلول الذكرى السنوية الأولى لمظاهرات "مسيرة العودة الكبرى"، والتي سوف يجري

مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان - النداء العاجل المشترك الموجه إلى  
الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

إحيائها في قطاع غزة المحتل في يوم 30 آذار/مارس 2018 وفي الأيام التي تسبقه أو تليه. ويشهد الفلسطينيون مرور عام كامل على اندلاع هذه الاحتجاجات، التي تدعو إلى وضع حد للإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 11 عامًا، والذي يصل إلى مستوى العقوبات الجماعية التي تنتفي الصفة المشروعة عنها وحول قطاع غزة إلى مكان يكاد لا يصلح للسكن، حسب التحذيرات التي أطلقتها الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا في هذا الشأن.<sup>1</sup> وفي الوقت نفسه، ما فتأ الفلسطينيون يدعون إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجاثم منذ أمد بعيد على الأرض الفلسطينية المحتلة بعمومها، وإلى أعمال الحق غير القابل للتصرف للاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون غالبية سكان قطاع غزة، في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، على الوجه الذي ينص عليه القانون الدولي.

ونشير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلية دأبت، على مدى 51 أسبوعًا وعلى نحو منهجي ومتعمد، على اللجوء إلى استخدام القوة المميتة وغيرها من أشكال القوة المفرطة في قمع المظاهرات. فمنذ يوم 30 آذار/مارس 2018، أهدمت أفراد القوات الإسرائيلية، بمن فيهم القناصون، على قتل 197 فلسطينيًا في سياق هذه المظاهرات، من بينهم 42 طفلًا، وثمانية أشخاص من ذوي الإعاقات، وثلاثة مسعفين وصحفيين اثنين. وفضلاً عن ذلك، أُصيب ما يربو على 29,000 فلسطينيًا بجروح وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. ومن بين هؤلاء، أُصيب ما يزيد عن 6,500 فلسطينيًا بالذخيرة الحية، حيث أُصيب 1,200 منهم بجروح معقدة في أطرافهم، مما يستدعي إجراء عمليات جراحية متعددة ومتابعة طويلة الأمد، والتي يعاني القطاع الصحي في غزة من نقص شديد في التجهيزات اللازمة لتقديمها.

نحن نُعرب عن القلق البالغ الذي يساورنا، مع اقتراب الذكرى السنوية الأولى، إزاء لجوء قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى إلى استخدام القوة المفرطة دون وجه قانوني في قمع الاحتجاجات، حسب الممارسة التي دأبت عليها على مدى الأسابيع الواحد والخمسين المنصرمة. ونشير إلى أن لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018 وجّهت دعوة إلى إسرائيل، في يوم 18 آذار/مارس 2019، لإعادة النظر في قواعد الاشتباك التي تعتمدها في استخدام الذخيرة الحية ومواءمتها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، في ذات الوقت الذي شددت فيه على أن "الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات تبعد أقل من أسبوعين من اليوم. نسمع أن الحشود ستكون كبيرة في مواقع الاحتجاج الرسمية. يجب ألا يتكرر الاستخدام المفرط للقوة الذي حدث في 30 آذار/مارس و14 أيار/مايو و12 تشرين الأول/أكتوبر 2018".<sup>2</sup> وفضلاً عن ذلك، نلاحظ أن الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة شددت، في بيان صحفي أصدرته في يوم 17 نيسان/أبريل 2018، على أنه "لم يظهر أي دليل يبيّن ... أن حالة وقعت خلال المظاهرات بحيث تضيء صفة قانونية على القوة المميتة التي استُخدمت فيها".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> وثيقة الأمم المتحدة رقم (TD/B/65(2)/3)، 23 تموز/يوليو 2018، الفقرة 27.

<sup>2</sup> مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "لجنة الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بإعادة النظر في قواعد الاشتباك قبل حلول الذكرى السنوية الأولى للمسيرات"، 18 آذار/مارس 2019، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=24348&LangID=A>

<sup>3</sup> OHCHR، "UN human rights experts condemn killings of Palestinians near Gaza fence by Israeli security forces"، 17 April 2018، available at:

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22950>

**مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان - النداء العاجل المشترك الموجه إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة**

كما نُشير إلى أن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 أصدر تحذيرات مماثلة قبيل إحياء ذكرى مرور عام على هذه الاحتجاجات، وذلك في بيان صحفي مؤرخ في 5 آذار/مارس 2019، أعرب فيه "عن قلقه إزاء احتمال تزايد مستويات العنف في حال عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لإعمال المساءلة وإقامة العدل".<sup>4</sup> وعلى الرغم من هذه الدعوات، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية اللجوء إلى استخدام القوة المفرطة والمميّنة في قمع الاحتجاجات، بما فيها الاحتجاجات التي اندلعت في يوم الجمعة، 22 آذار/مارس 2019، بعد أن اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مشروع القرار (A/HRC/40/L.25)،<sup>5</sup> الذي رُحّب فيه بالنتائج التي خلصت إليها لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018، وأبدى فيه التزامه بوضع توصيات اللجنة موضع التنفيذ.<sup>6</sup> وفي يوم الجمعة المذكور، لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلية، مرةً أخرى، إلى إطلاق الذخيرة الحية باتجاه المحتجّين المدنيين العزل في قطاع غزة، ما أدى إلى استشهاد فلسطينيين، هما **جهاد منير حرارة**، 24 عامًا، و**نضال عبد الكريم شتات**، 29 عامًا.<sup>7</sup>

وبالنظر إلى الاحتجاجات المدنية واسعة النطاق التي يُتوقع تنظيمها، مرةً أخرى، في يوم 30 آذار/مارس 2019 وفي الأيام التي تسبقها أو تليها، ينبغي تذكير إسرائيل بضرورة الوفاء بالالتزامات التي يترتبها عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان ويملي عليها احترام حقوق الفلسطينيين في الحياة، وفي حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي والصحة والكرامة، وحمايتهم والوفاء بها. وبناءً على ذلك، فإننا ندعو الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى حثّ إسرائيل على الإحجام عن اللجوء إلى استخدام القوة المفرطة وغير القانونية والمميّنة في مواجهة المحتجّين العزل الذين يشاركون في "مسيرة العودة الكبرى" في قطاع غزة، ولا سيما مع اقتراب ذكرى مرور عام على انطلاقها، وكفالة تأمين الحماية، بوجه خاص، للأفراد الذين يتمتعون بوضع الحماية الخاص بموجب القانون الدولي، بمن فيهم الأطفال، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعاملون في المجال الصحي والصحفيون.

وفي ضوء ما تقدم، تحثّ مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان ولاياتكم، كما تحثّ المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، على:

<sup>4</sup> OHCHR, "Accountability needed to end excessive use of force against Palestinian protesters in Gaza, says UN expert", 5 March 2019, available at:

<https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24255&LangID=E>.

<sup>5</sup> الحق، "الحق ترحب باعتماد توصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن مسيرات العودة الكبرى"، 23 آذار/مارس 2019، على الموقع الإلكتروني

<https://bit.ly/2HKUMqk>.

<sup>6</sup> وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/HRC/40/L.25)، 22 آذار/مارس 2019، الفقرتان 1-2.

<sup>7</sup> Al-Haq, "Update from the 51st Great Return March Protests: Israel Kills Two Palestinians as UN Calls for Accountability", 23 March 2019, available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/gaza/1376-update-from-the-51st-great-return-march-protests-israel-kills-two-palestinians-as-un-calls-for-accountability>.

مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان - النداء العاجل المشترك الموجه إلى  
الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

- 1- إصدار دعوة عامة لمطالبة حكومة إسرائيل بالامتناع عن اللجوء إلى القوة المفرطة والقوة المميته ضد المحتجين المدنيين العزل في سياق "مسيرة العودة الكبرى"، واحترام حقوق الفلسطينيين في الحياة، وفي حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي، من جملة حقوق أساسية أخرى.
- 2- مطالبة الجيش الإسرائيلي بالإعلان عن قواعد الاشتباك التي يعتمدها في استخدام الذخيرة الحية في حالات الاحتجاجات واسعة النطاق، ومواءمة هذه القواعد مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الوجه الذي أوصت به لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018، ولا سيما خلال الفترة التي تسبق إحياء ذكرى مرور عام على "مسيرة العودة الكبرى".
- 3- متابعة تنفيذ التوصيات التي يتضمنها التقرير الصادر عن لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018، والذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوم 22 آذار/مارس 2019، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع حدّ للإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة على الفور ودون أي تأخير.
- 4- التأكيد على الالتزامات المترتبة على أصحاب الواجب والدول الثالثة، والتي تملي عليها الوفاء بحق الفلسطينيين في الصحة في قطاع غزة المحتل، بما يشمل ضمان حق المصابين الفلسطينيين بالوصول إلى الخدمات الطبية وتلقّي العلاج الطبي داخل قطاع غزة، أو في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو في الخارج، ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في الوقت نفسه، إلى دعم نظام الرعاية الصحية في غزة، وجميع أصحاب الواجب ذوي العلاقة لضمان تنسيق دخول اللوازم والتجهيزات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية الأساسية، إلى جانب العاملين في المجال الإنساني، إلى قطاع غزة في الوقت المناسب وعلى نحو يتّسم بالكفاءة، وعلى الوجه الذي أوصت به لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018.
- 5- دعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إحالة ملف الأفراد الذي يُدعى أنهم اقترفوا تلك الجرائم، والذي أعدته لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في ضوء الدراسة الأولية التي تعكف على إعدادها حول الحالة في فلسطين منذ يوم 13 حزيران/يونيو 2014، ودعوة المحكمة الجنائية الدولية، وهي الجهة القضائية الوحيدة المستقلة والمؤهلة التي تملك القدرة على وضع حدّ للإفلات من العقاب الواجب على الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى فتح تحقيق على الفور وتأمين الردع الفعال الذي يحول دون الإقدام على اقتراف جرائم أخرى في المستقبل.
- 6- تشجيع الأمين العام للأمم المتحدة، بموجب أحكام المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة (1945)، على ممارسة الصلاحيات التي تخوّله توجيه انتباه مجلس الأمن الدولي إلى الوضع القائم في قطاع غزة، بالنظر إلى أن حالات التصعيد المحتملة قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وفي حال تخلف مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات بسبب غياب الإجماع بين الدول دائمة العضوية فيه، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

**مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان - النداء العاجل المشترك الموجه إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة**

على طلب عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة من أجل وضع حدٍّ للإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 11 عامًا على الفور، بموجب رقرار تتخذه الجمعية وفق صيغة "الاتحاد من أجل السلام".

7- التوصية بأن تسعى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الحصول على قرار من الجمعية العامة لاستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن انعدام الصفة القانونية للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده حتى 51 عامًا للأرض الفلسطينية.

8- حثّ المجتمع الدولي على التعامل مع "مسيرة العودة الكبرى" في سياق الأسباب الجذرية التي تقف وراءها، ووضع حدٍّ للإغلاق الذي تضربه إسرائيل دون وجه مشروع على قطاع غزة، على الفور، وإنهاء الاحتلال الجاثم على الأرض الفلسطينية بكاملها منذ أمد بعيد، وإعمال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، على الوجه الذي ينص عليه القانون الدولي، بعد مرور 70 عامًا على تهجيرهم أول مرة.

وفي هذا السياق، تحثّ مؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة على ضمّ صوتها إلى صوت لجنة تحقيق الأمم المتحدة في الانتهاكات المرتكبة خلال الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 2018 وممارسة الضغط على إسرائيل لإلزامها بالإحجام عن اللجوء إلى استخدام القوة المميتة وغيرها من أشكال القوة المفرطة في قمع "مسيرة العودة الكبرى"، ولا سيما بالنظر إلى اقتراب حلول ذكراها السنوية الأولى. وعلى وجه العموم، نحن نؤكد على وجود حاجة ملحة للسعي إلى تنفيذ التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة وتأمين الحماية للفلسطينيين في الوقت الذي يواصلون فيه ممارسة حقهم في التجمع السلمي في قطاع غزة وبقية أنحاء فلسطين. وفي نهاية المطاف، فإذا كان للفلسطينيين أن يستعيدوا ثقتهم في آليات العدالة الدولية، فينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لحمايتهم من المزيد من الاعتداءات وضمان إنفاذ المساءلة الحقيقية من خلال معالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء "مسيرة العودة الكبرى".

**وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير**

السيد شعوان جبارين	السيد راجي الصوراني	السيد عصام يونس
المدير العام	المدير العام	المدير العام
<b>مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان</b>	<b>المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان</b>	<b>مركز الميزان لحقوق الإنسان</b>
رام الله، دولة فلسطين	مدينة غزة، دولة فلسطين	مدينة غزة، دولة فلسطين
هاتف: +972 2 2954 646	هاتف: +972 8 2824 776	تلفاكس: +972 8 2820442 / +972 8 2820447
فاكس: +972 2 2954 903	فاكس: +972 8 2835255	
الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.alhaq.org">www.alhaq.org</a>	الموقع الإلكتروني: <a href="http://pchgaza.org">pchgaza.org</a>	الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.mezan.org">www.mezan.org</a>